



د. محمد بن بوزيان
أستاذ محاضر
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر



خرأية خديجة
أستاذة مساعدة قسم (أ)
جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر

أثر السياسة الإنفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المتزامن وعلاقات السببية

مقدمة :

عملت الجزائر، منذ بواكر تسعينات القرن الماضي على تبني سياسات مالية موجهة بصورة متزايدة نحو التحرير الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع مختلف أنواع الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاهتمام عند رسم سياساتها الإنفاقية بتنمية وتطوير وتوسيع خدمات البنى التحتية، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الامتيازات والحوافز المالية.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى كفاءة وفعالية السياسة الإنفاقية في تحسين البيئة الاستثمارية الوطنية. وعليه ارتأينا تقسيم الدراسة على الشكل التالي:

- لمحة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تحليل أهم بنود السياسة الإنفاقية للجزائر التي تمسّ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم السياسة الإنفاقية للجزائر وفقاً لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة.
- اختبار علاقات التكامل المتزامن وعلاقات السببية بين النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

١. لمحة حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومقارنتها بتلك المتعلقة بالمغرب كون هذه الأخيرة تتقارب جغرافياً وثقافياً واجتماعياً مع الجزائر، ولذلك فإنّ أيّ اختلاف في تلك القيم قد يعود غالباً لاختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة بما فيها السياسات الإنفاقية.

أ. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حتى عام ٢٠١٢

بلغت حصّة الجزائر من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة ٢٠١٢، ١٥، ٦٪، في حين أنّها لم تزد في المغرب عن ١٢، ٦٪. ومع ذلك لم تتعدّ قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة إلى المساحة في الجزائر سنة ٢٠١٢ خمس ما وصلت إليه المغرب، ولم تمثل حصّة إجمالي تلك التدفقات من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة في الجزائر إلا ما يقارب ٤، ١٪، في حين أنّها وصلت في المغرب إلى ٩٦، ٢٪. كما لم يمثل متوسط نصيب الفرد في الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس السنة إلا ٤٥، ٧٩ دولار/للفرد الواحد، في حين أنّه يرتفع إلى ٨١، ٨٨ دولار/للفرد الواحد في المغرب (La banque mondiale, 2013).

وبالنسبة لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حتى عام ٢٠١٢، فقد حلت المغرب في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بحصّة بلغت ٧، ٥٪ من الوارد للمنطقة العربية، أما الجزائر فلم تستقبل أكثر من ٢٤٦٨١ مليون دولار فقط، وهو ما مثّل ٢، ٥٪ فقط من إجمالي كما لم يتعدّ متوسط نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الأرصدة الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر عن نصف متوسط نصيب الفرد المغربي. أما نسبة الأرصدة الواردة إلى مساحة الدولة فتجد أنّها وصلت في المغرب إلى ١٠ أضعاف ما وصلت إليه في الجزائر؛ الأمر الذي يؤكد لنا مرّة أخرى، وبصورة جدّ ظاهرة للعيان الضعف الشديد لقدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمغرب و (La banque mondiale, 2013).

ب. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي في الجزائر

بلغت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى التكوين الرأسمالي الثابت في المغرب: ٨,٢٪ سنة ٢٠١١، في حين أنها لم تتعد في الجزائر في نفس السنة نسبة ٤٪؛ الأمر الذي إذا ما دلّ فإنما يدلّ على قلة اعتماد الاقتصاد الجزائري. مقارنة بالمغرب. على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١١).

ت. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يزال قطاع الصناعة يمثل أكبر قطاع اقتصادي متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تمثل نسبة ٤٦٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى الجزائر سنة ٢٠١١، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٢٪، ثم السياحة بنسبة ٢٢٪، وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة ٤٪، لتتوزع بعد ذلك الاستثمارات المتبقية والتي لا تمثل إلا نسبة ٥٪ من إجمالي على القطاعات والأنشطة الأخرى (ANDI، 2012).

وبهذا يتضح لنا بأن قطاعي الصناعة والخدمات قد احتلا المراتب الأولى؛ الأمر الذي يرجع أساساً إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، بيد أنه وبالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أن استحوذهما على نسبة تزيد عن ٧٥,٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاعي الفلاحة والسياحة اللذين لم يحظيا إلا بنصيب جد متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرغم من أهميتهما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحي وكذا السياحي.

من خلال ما تقدم في هذا الجزء تبين لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مخططات التنمية؛ ولهذا نتساءل عما إذا كان ذلك الأمر يرجع إلى عوامل اقتصادية ومالية تتمثل أساساً في سوء رسم سياساتها الإنفاقية.

٢. السياسة الإنفاقية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر

أ. الضمانات والحوافز القانونية

تعتبر الحوافز والضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي المباشر، أحد أهم جوانب السياسة الإنفاقية؛ ذلك أن هذه الأخيرة إنما تمثل «منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة؛ بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية المختلفة، ولكونها تترجم في عمليات إنفاقية» (د.حامد عبد المجيد دراز، ٢٠٠٢).

أقرّ قانون الاستثمار في الجزائر بمبدأ المساواة في المعاملة ما بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين، من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار (المادة ٢٨ من قانون ترقية الاستثمار، ١٩٩٢)، و الضمان للمستثمرين الوطنيين والأجانب عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على استثماراتهم، و السماح لهم باللجوء إلى التحكيم الدولي (المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من الأمر رقم ٠٣-٠١، ٢٠٠١). كما أقرّ صراحة بمبدأ حرية الاستثمار في أي نشاط اقتصادي، مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقتنة وحماية البيئة (المادة ٤ من الأمر رقم ٠٣-٠١، ٢٠٠١). غير أن المشرع الجزائري نصّ على عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة ٥١٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي (المادتين ٢ و ٥ من الأمر رقم ٠٦-٠٨، ٢٠٠٦)؛ الأمر الذي قد يمثل أحد عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة في ظل قلة المستثمرين الوطنيين ذوي الكفاءة الإدارية والمالية العالية.

أما فيما يخص ضمان تحويل رأس المال المستثمر وعوائده، فقد ألزم المشرع الوطني المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب، الذين استفادوا من نظام تحفيزي بضرورة إعادة استثمار حصّة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات (المادة ٥٧ من الأمر رقم ٠٩-٠١، ٢٠٠٩)؛ الأمر الذي قد يمثل أحد العوائق التي قد تمنع الأجانب من استثمار أموالهم داخل الدولة الجزائرية.

ب. الحوافز المالية المباشرة الممنوحة للمستثمر الأجنبي

قامت الجزائر في ٢٠٠٢م بإنشاء صندوق خاص أسندت له مهمة دعم الاستثمار، حيث يقوم بالتكفل بكل أو جزء من المصاريف الناتجة عن عمليات ترقية ومتابعة الاستثمارات (المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-٢٩٥، ٢٠٠٢)، غير أن المشرع الجزائري لم يحدّد بصورة دقيقة قيمة هذا الدعم؛ الأمر الذي قد يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي في طبيعة وقيمة هذا الدعم المالي.

ت. حوافز البنية التحتية

تمثل الجزائر القوة الطاقوية الأولى في حوض البحر المتوسط من حيث إنتاج وتصدير النفط والغاز، كما تزخر بنطاق منجمي كبير يقدر بحوالي ١,٥ مليون كلم^٢ غير مستغلّ في معظمه؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب. وفي مجال الطاقة الكهربائية فلا يزال سعر الكيلووات في الساعة بالنسبة للضغط العالي في الجزائر، يعدّ الأرخص في منطقة البحر المتوسط وهو ما قد يساعد المستثمرين بما فيهم الأجانب على تخفيض تكاليف تأسيس وتشغيل مشاريعهم الاستثمارية (KPMG، 2012).

غير أنه ومن جهة أخرى ما تزال الجزائر تعاني من عجز على مستوى شبكة الطرقات، حيث وقع ترتيبها عالمياً سنة ٢٠١٢م حسب الكثافة السكانية لكل واحد كلم في المرتبة ١٢٧، متأخرة بذلك على المغرب.

الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة أداء الأعمال في الجزائر، وتردي مناخها الاستثماري، وانخفاض قدراتها التنافسية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٢).

ب. مؤشر التنافسية العربية

ما تزال قيمة مؤشر التنافسية العربية لدى الدولة الجزائرية أقل بكثير من قيمته المتوسطة لدى دول المقارنة؛ الأمر الذي يعكس انخفاض القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في الجزائر وتردي مناخها الاستثماري. وتتركز الفجوة الرئيسية أساساً في تدهور البنية التحتية وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال في الجزائر، إضافة إلى ضعف الأداء المؤسسي والحاكمية الذي يرجع أساساً إلى معاناة هذه الدولة من البيروقراطية والفساد، إضافة إلى طول الإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز أنشطة الأعمال (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢).

بناءً على ما جاء في هذا الجزء من الدراسة أتضح لنا انخفاض ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة والمتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري؛ وهو ما يرجع إلى معاناة البيئة الاستثمارية الوطنية من العديد من العوائق التي تمثل في مجملها عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي في الغالب تسمى بدرجة كبيرة السياسة الإنفاقية الوطنية؛ الأمر الذي يبين لنا أن سوء رسم السياسة الإنفاقية قد يكون السبب في تردي بيئة الأعمال في الجزائر، وانخفاض قدرتها على جذب وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤. الدراسة القياسية:

في محاولة منا للتأكيد على صحة النتائج التي توصلنا إليها في الجزء السابق، والتي تشير أساساً إلى وجود بعض الثغرات في السياسة الإنفاقية الوطنية، والتي قد تكون السبب وراء انخفاض قدرة الدولة الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنحاول في هذا الجزء قياس درجة الارتباط ما بين حجم النفقات العامة، وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر اعتماداً على أساليب الاقتصاد القياسي.

وتماشياً مع التوجهات الحديثة لأساليب نماذج الاقتصاد القياسي فإننا سنقوم باختيار أسلوب التكامل المتزامن، باعتباره «أكثر الأساليب شيوعاً واستعمالاً لتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية كونه يأخذ في الحسبان الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية، مما يجنبنا الوقوع في اندحار زائف ما بين المتغيرات المدروسة» (Régis Bourbonnais, 2004).

ومن أجل فهم الظواهر الاقتصادية والتمييز ما بين متغيراتها التابعة من متغيراتها المستقلة نستعين باختبار السببية لـ Granger، الذي قدمه صاحبه سنة ١٩٦٩م والذي يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة تغذية مرتدة، أو علاقة تبادلية ما بين سلسلتين زمنيتين لمتغيرين مختلفين (د. شفيخي محمد، ٢٠١٢).

التي صُنفت. حسب تقرير التنافسية العالمية في مجال السياح والنقل لسنة ٢٠١٢. في مراتب جد متقدمة مقارنة بالجزائر، سواء من حيث جودة الطرقات أو من حيث جودة خدمات النقل الجوي والبحري (Jennifer Blanke and others, 2013).

أما بالنسبة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر فقد عرف في السنوات الأخيرة تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية ٢٠٠٠م الذي ألغى الاحتكار العمومي في هذا المجال؛ وسمح بدخول متعاملين خواص جدد؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع الكثافة الهاتفية من أقل من ٥٪ سنة ٢٠٠٢ إلى حوالي ٩٠٪ سنة ٢٠١١ (KPMG, 2012). ومع ذلك فما تزال الجزائر في هذا المجال دون مستوى المغرب (La banque mondiale, 2014).

ث. الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الجزائر على تسخير سياساتها الإنفاقية لإنشاء مجموعة من الهيئات. تمثلت أساساً في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشباك الوحيد والمجلس الوطني للاستثمار. وأولت لها مهمة تسهيل إجراءات الموافقة على إقامة وتشغيل المشاريع الاستثمارية. غير أنه يؤخذ على هذه المؤسسات تعددها وعدم وضوح صلاحياتها وتداخلها، كما نلاحظ كذلك غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون غيرها من الاستثمارات المحلية.

٣. تقييم السياسة الإنفاقية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر وفقاً لبعض المؤشرات الدولية والإقليمية

تمثل المؤشرات الدولية والإقليمية أدوات قياس كمية لمعظم الإجراءات والتدابير الحكومية التي تعزز أنشطة الاستثمار، وتلك التي تعيقها، وتمثل أهم هذه المؤشرات- والتي تتصل بصورة أو بأخرى بالسياسة الإنفاقية المتبعة- في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و مؤشر التنافسية العربية.

أ. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

صُنفت الجزائر حسب تقرير مؤشر سهولة أنشطة الأعمال لسنة ٢٠١٢ ضمن مرتبة متأخرة جداً، حيث احتلت المرتبة ١٥٢ عالمياً من أصل ١٨٢ بلداً. كما نلاحظ تدهور ترتيب الجزائر وفقاً لهذا المؤشر بمرتين ما بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وهذا بالرغم من التحسن الذي شهدته الجزائر في درجة الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، والذي قدر بـ ٠,٧ درجات؛ الأمر الذي يعكس لنا عموماً بأن الإصلاحات في الدولة الجزائرية لا تزال دون ذلك المستوى الذي يؤهلها لتحسين مناخها الاستثماري، ويمكنها من مجاراة الدول المنافسة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٢).

كما نلاحظ أيضاً وحسب نفس المرجع ارتفاع عدد الأيام وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري واستخراج التراخيص والحصول على الكهرباء في الجزائر، و القيام بمختلف عمليات التصدير والاستيراد فيها؛

تتمثل متغيرات هذه الدراسة القياسية في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (IDE) و النفقات العامة (DP). خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٢، والتي استخرجت بياناتها من قاعدة إحصائيات الأونكتاد، وزارة المالية الجزائرية، إضافة إلى صندوق النقد العربي.

وقد تمّ بدء الدراسة القياسية من سنة ١٩٩٠م ذلك أنّ الفترة السابقة لهذه السنة لم تكن تعكس لنا السياسة المالية القائمة في الفترة الحالية الموجهة. في ظاهرها. لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهذا يمكن كتابة نموذج الدراسة وفقاً للصيغة التالية: $IDE=f(DP)$

أ. اختبار علاقة التكامل المترامن:

باستعمال برنامج Eviews.6، تحسّلنا على نتائج اختبار النماذج الثلاثة لاختبار ADF بالنسبة لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الأصلية وفروقها الأولى كما يلي:

الجدول رقم (٢): نتائج اختبار ADF على سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الأصلية وفروقها الأولى:

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	طبيعة السلسلة
	%١٠	%٥	%١			
٠,٣١٨٧	-٣,٢٥٤٦٧١	-٣,٦٣٢٨٩٦	-٤,٤٤٠٧٣٩	-٢,٥١٤١٨٦	النموذج (٣)	السلسلة الأصلية
٠,٦٤٣٩	-٢,٦٤٢٢٤٢	-٣,٠٠٤٨٦١	-٣,٧٦٩٥٩٧	-١,٢٢٦١٥٩	النموذج (٢)	
٠,٥٥٥٩	-١,٦٠٨١٧٥	-١,٩٥٧٢٠٤	-٢,٦٧٤٢٩٠	-٠,٣٢٦٨٠٤	النموذج (١)	
٠,٠٠٨٢	-٣,٢٦١٤٥٢	-٣,٦٤٤٩٦٣	-٤,٤٦٧٨٩٥	-٤,٥٦٣٨٣٢	النموذج (٣)	الفروق الأولى
٠,٠٠١١	-٢,٦٤٦١١٩	-٣,٠١٢٣٦٣	-٣,٧٨٨٠٣٠	-٤,٨٠٣٢٥٧	النموذج (٢)	
٠,٠٠٠١	-١,٦٠٧٨٣٠	-١,٩٥٨٠٨٨	-٢,٦٧٩٧٣٥	-٤,٧٠٢٦٧٢	النموذج (١)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين، عن طريق استخدام برنامج Eviews.6.

من خلال نتائج الجدول رقم (٢) يتضح لنا أنّ سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢ هي سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ذلك أنّ القيم المحسوبة لاختبار ADF لمختلف النماذج القياسية للفروق الأولى لهذه السلسلة هي أقل من القيم الحرجة الجدولية، وذلك عند مستوى دلالة ١٪، ٥٪ و ١٠٪. كما أنّ الاحتمال المرافق للنماذج القياسية الثلاثة أقل من ٠,٠٥.

عند استعمال اختبار ADF على سلسلة النفقات العامة وفروقها الأولى والثانية تحسّلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (٢): نتائج اختبار ADF على السلسلة الأصلية للنفقات العامة وفروقها الأولى والثانية:

الاحتمال	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	طبيعة السلسلة
	%١٠	%٥	%١			
١,٠٠٠٠	-٣,٢٥٤٦٧١	-٣,٦٣٢٨٩٦	-٤,٤٤٠٧٣٩	١,٦٧٧٨٩١	النموذج (٣)	السلسلة الأصلية
١,٠٠٠٠	-٢,٦٤٢٢٤٢	-٣,٠٠٤٨٦١	-٣,٧٦٩٥٩٧	٦,١٠٩٦٣٦	النموذج (٢)	
١,٠٠٠٠	-١,٦٠٨١٧٥	-١,٩٥٧٢٠٤	-٢,٦٧٤٢٩٠	٩,٩٥٦٩٢٩	النموذج (١)	
٠,٢٦٩٩	-٣,٢٦١٤٥٢	-٣,٦٤٤٩٦٣	-٤,٤٦٧٨٩٥	-٢,٦٣٥٣٠٩	النموذج (٣)	الفروق الأولى
٠,٦٣٣١	-٢,٦٤٦١١٩	-٣,٠١٢٣٦٣	-٣,٧٨٨٠٣٠	-١,٢٤٨١٩٩	النموذج (٢)	
٠,٥٥٥٩	-١,٦٠٧٨٣٠	-١,٩٥٨٠٨٨	-٢,٦٧٩٧٣٥	-٠,٣٢٥٢٧٦	النموذج (١)	
٠,٠٠٠٨	-٣,٢٦٨٩٧٣	-٣,٦٥٨٤٤٦	-٤,٤٩٨٣٧٠	-٥,٧٧٣٦٤٩	النموذج (٣)	الفروق الثانية
٠,٠٠٠١	-٢,٦٥٠٤١٣	-٣,٠٢٠٦٨٦	-٣,٨٠٨٥٤٦	-٥,٨٥٠٨٤١	النموذج (٢)	
٠,٠٠٠٠	-١,٦٠٧٤٥٦	-١,٩٥٩٠٧١	-٢,٦٨٥٧١٨	-٥,٧٩٨٨٩٨	النموذج (١)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين، عن طريق استخدام برنامج Eviews.6.

من خلال الجدول رقم (٢)، نلاحظ أنّ القيم المحسوبة لاختبار ADF على الفروق الثانية لسلسلة النفقات العامة لمختلف النماذج القياسية هي أقل من القيم الحرجة الجدولية وذلك عند مستوى دلالة ١٪، ٥٪ و ١٠٪. كما أنّ الاحتمال المرافق للنماذج

القياسية الثلاثة أقل من 0,05؛ وهو ما يعني أن سلسلة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 متكاملة من الدرجة الثانية.

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية تبين لنا عدم تكامل السلسلتين الزميتين المدرستين من نفس الدرجة (1)IDEI، (2)DPI؛ وبذلك عدم توافر الشرط الأول لاختبار علاقة التكامل المتزامن ما بين متغيرات الدراسة؛ ومنه نستنتج عدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام في الجزائر؛ وهو ما قد يعني أيضاً عدم وجود علاقة ما بينهما في المدى الطويل.

ب. اختبار العلاقة السببية لجرانجر

لإجراء اختبار سببية جرانجر نقوم بتحديد فترات الإبطاء المثلّي والذي يتم على أساس أقل قيمة يأخذ بها المؤشرين AIC وSC. وباستعمال برنامج Eviews.6، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (٤): نتائج اختبار سببية جرانجر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة:

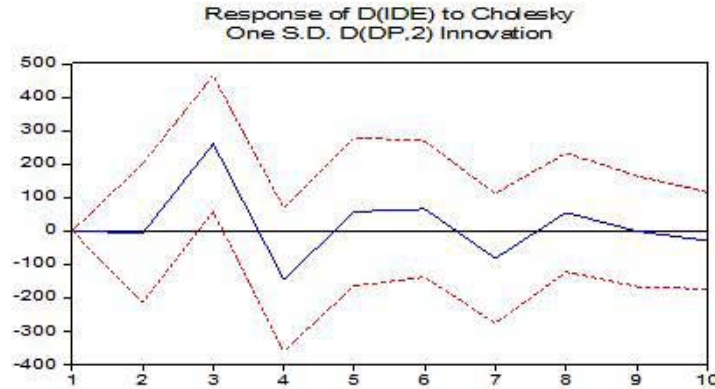
الاحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة (*F)	إحصائية فيشر الجدولية	الفرضية العدمية	الفرضية
0.0298	4.72277	4.32	(D(IDE لا تسبب DP.2)D)	١
0.1050	2.73950	4.32	(D(DP.2 لا تسبب IDE)D)	٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين، عن طريق استخدام برنامج Eviews.6.

من خلال هذه النتائج يتضح لنا أن إحصائية فيشر المحسوبة ($\times F$) في الفرضية العدمية الأولى أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية فيشر باحتمال أكبر من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة والدالة على تأثير النفقات العامة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير. أما بالنسبة لاختبار الفرضية الثانية فقد اتضح من خلال النتائج عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النفقات العامة في المدى القصير؛ وهي نتيجة نوعاً ما منطقية بسبب ضعف حجم هذه التدفقات.

ومن أجل إجراء اختبار ردّة الفعل الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ نتيجة حدوث صدمة في الإنفاق العام، تمّت الاستعانة بتحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الفورية، فكانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (١): الاستجابات الفورية للاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة الإنفاق العام:



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.6.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية المبينة في الشكل رقم (١)، والممتدة على 10 سنوات فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق العام سيؤدّد في السنة الثانية التي تلي الصدمة تأثيراً معنوياً سلبياً طفيفاً على الاستثمار الأجنبي المباشر سرعان ما ينتقل إلى أثر معنوي إيجابي كبير يصل إلى أقصاه في السنة الثالثة، ليتحوّل بعدها في السنة التي تليها إلى أثر معنوي سلبى أقل، ثم يبدأ في التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، ولكن بمستويات أقل بكثير من تلك المحقّقة في السنوات الأولى.

وبذلك، فإنّ دوال الاستجابة بيّنت لنا التأثير الإيجابي للإنفاق العام على قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، غير أنّ تذبذب هذه العلاقة في المدى المتوسط إضافة إلى انخفاض حدة التأثير الإيجابي - إن لم نقل اختفاءه - في المدى الطويل يعني أنّ الإنفاق العام في الجزائر يزيد من قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، غير أنّه سرعان ما يختفي هذا الأثر في المدى المتوسط والطويل بالرغم من استمرار زيادة النفقات العامة في الجزائر؛ الأمر الذي قد يعود إلى اصطدام المستثمر الأجنبي بواقع المناخ الاستثماري الجزائري؛ حيث ما يزال هذا الأخير يعاني من ضعف البنى التحتية، إضافة إلى انتشار مشكلة الفساد والبيروقراطية التي قد تضعف من أيّ حافز مالي مقدّم مهما ارتفعت قيمته.

الخاتمة :

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنّ الجزائر قامت بمنح مجموعة من الحوافز المالية غير الضريبية واتّخذ العديد من التدابير من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنّها ما تزال تعاني الكثير من الضعف في هذا المجال. كما بيّن لنا الجانب القياسي من هذه الدراسة وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في المدى القصير تنعكس في صورة تأثير إيجابي طفيف من طرف الإنفاق العام، غير أنّه سرعان ما يختفي هذا التأثير في المدى المتوسط والطويل؛ الأمر الذي يعكس لنا عدم فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر والمراجع

- الأمر رقم ٠٠٣-٠١ المؤرخ في ٢٠ أوت ٢٠٠١، الجريدة الرسمية، العدد ٤٧، المطبعة الرسمية، الجزائر، سنة ٢٠٠١.
 - الأمر رقم ٠٠٦-٠٨ المؤرخ في ١٥ يوليو ٢٠٠٦، الجريدة الرسمية، العدد ٤٧، المطبعة الرسمية، الجزائر، سنة ٢٠٠٦.
 - الأمر رقم ٠٠٩-٠١ المؤرخ في ٢٢ يوليو سنة ٢٠٠٩، الجريدة الرسمية، العدد ٤٤، المطبعة الرسمية، الجزائر، سنة ٢٠٠٩.
 - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: «البيانات، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر»، ٢٠١٣.
 - arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/Algeria
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: «مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١»، الكويت، سنة ٢٠١١.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: «مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٢-٢٠١٣»، الكويت، سنة ٢٠١٣.
 - المرسوم التنفيذي رقم ٠٢-٢٩٥ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٢، الجريدة الرسمية، العدد ٦٢، المطبعة الرسمية، الجزائر، سنة ٢٠٠٢.
 - المعهد العربي للتخطيط: «تقرير التنافسية العربية ٢٠١٢»، الإصدار الرابع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة ٢٠١٢.
 - د. حامد عبد المجيد دراز: «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٢.
 - د. شيخي محمد: «طرق الاقتصاد القياسي»، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة ٢٠١٢.
 - قانون ترقية الاستثمار، ١٠ أكتوبر ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٦٤، المطبعة الرسمية، الجزائر، سنة ١٩٩٢.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- ANDI. agence nationale de développement de l'investissement. Bilan des déclarations d'investissement 2002-2011. répartition des projets d'investissement déclarés étrangers par secteur d'activité. . 2012.
 - ww.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement
 - Jennifer Blanke and Thea Chiesa. The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013. Reducing Barriers to Economic Growth and Job Creation. World Economic Forum. Geneva. 2013.
 - KPMG. « guide investir en Algérie- 2012». Algérie. 2012.
 - La banque mondial. «Data banque. pays et territoires. . 2013.
 - <http://donnees.banquemondiale.org/pays>
 - La banque mondiale. « données. infrastructures. . 2014.
 - Donnees.banquemondiale.org/them/infrastructures
 - Régis Bourbonnais. «économétrie». 5e édition. Dunod. Paris. 2004.